

العدوة: ما أسباب حفريات «الأشغال» بمنطقة الرقة؟

أشاد بخطوة المليفي افتتاح كليتين للبنات



خالد العدوة

وجه النائب خالد العدوة سوألا لوزير الأشغال العامة د.فاضل صفر جاء فيه: لوحظ في الفترة الأخيرة وجود حفريات كثيرة في منطقة الرقة ق1 مما أدى إلى انتشار مياه الصرف الصحي التي تسبب أمام المنازل فضلا عن المشاكل البيئية الأخرى التي نتجت عن ذلك، لذا:

● ما أسباب الحفريات التي تقوم بها وزارة الأشغال في القطعة رقم 1 في منطقة الرقة؟ يرجى تزويدي بالخطط الهندسية والزمنية للمشروع التي من أجلها قامت الوزارة بتلك الحفريات؟

● هل راعت الوزارة أثناء تعديل شبكات الصرف تزويد المنطقة بشبكات بديلة حتى يتم الانتهاء من تحديد الشبكة؟ إن كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالخطط الدالة

على ذلك؟
● ما أسباب التأخير في ردم هذه الحفريات الأمر الذي أدى إلى إزعاج المواطنين وتعطيل حركة السير، فضلا عن عدم حضارية المنظر؟
● هل قامت الوزارة بمرعاة عوامل الأمن والسلامة المتبعة في مثل تلك الأمور فضلا عن الإرشادات الأخرى المتعلقة بها أثناء قيام عمليات الحفر؟ وهل حدث تحقيق من قبل الوزارة بعد سقوط إحدى الوافدات في أحد المناهل؟
● ما خطة الوزارة تجاه تجديد شبكات الصرف الصحي في مناطق محافظة مبارك الكبير والأحمدي، وهل ستراعي الوزارة الأخطاء التي قامت بها أثناء الحفر في منطقة الرقة أثناء قيامها بالحفر في المناطق الأخرى؟
من جانب آخر، أشاد

النائب خالد العدوة بالخطوة التي أعلن عنها وزير التربية والتعليم العالي وتأكيد أنه سيتم افتتاح كليتين للبنات خلال العام المقبل واحدة في محافظة الجهراء وأخرى في محافظة الأحمدى.
ووصف العدوة الخطوة بالمهمة والجادة، مفضنا دور وزير التربية في السعي مع السلطة التشريعية لحل مشكلة القبول لأبنائنا طلاب وطالبات الثانوية العامة في المحافظات المنسية، فضلا عن أنها جاءت بمنزلة تجاوب عملي مع اقتراحات النواب وتوصياتهم لحل تلك القضية ومحاولة القضاء على المشاكل الناتجة عن تكديس جميع الطلاب في جامعة واحدة والتي يأتي على رأسها المخرجات التعليمية والازدحام المروري الناتج عن ذلك التكديس.

البراك: إلزام وزير المالية بتقديم كشف بالإيداعات البنكية اعتباراً من 1 أبريل 2009

كشف العمل النائب مسلم البراك أن كتلة العمل الشعبي وقعت على الطلب المقدم لعقد جلسة طارئة في 22 الجاري لمناقشة كل التطورات لما نشر في جريدة «القبس» عن وجود حسابات مليونية لبعض النواب.

وأشار البراك إلى أننا نسمع في دواوين الكويت أنه توجد مبالغ ضخمة من خلال أطراف معينة تودع هذه الأموال بحساباتها، موضحاً عندما يصل الأمر لاتهامات النواب يجب أن يكون هناك التزام دستوري وأخلاقي للمبادرة والإسراع بتوقيع الطلب لعقد هذه الجلسة.

وقال البراك أننا نسمع عن سحب مبالغ من الجهات الحكومية بكثرة في فترة الانتخابات ولابد من معرفة من استفاد من المبالغ المسحوبة وستكون هذه المعالجة من خلال المقترح الذي قمنا بتقديمه على أن يكون الكشف منذ عام 2006 حتى 2011 وبه الجهة الساحبة ومن تم السحب

لصالحه، على أن يقدم وزير المالية الكشف خلال 30 يوماً من كل سحب، مشدداً على أن هذا المقترح سيكون قانوناً مفصلياً إذا وقع على 33 عضواً وسيفصل الحق من الباطل وسنعرّف إذا كانت الأموال المودعة من المال السياسي أو غسيل أموال، لافتاً إلى أن أي عضو أو وزير لا يوافق على هذا القانون سيكون عليه أكثر من علامة استفهام وسنطالب بكل السحوبات التي تمت ومودعة من البنك المركزي إلى الديوان الأميري وديوان رئيس الوزراء.

وأكد البراك أن دور الاعتقاد الطارئ هو معالجة لكل أنواع الفساد من خلال وجود قانون يلزم المؤسسات المصرفية بتقديم البيانات والمبالغ المودعة أو المسحوبة من الجهات الحكومية. وسنسل البراك عن ادراج المحافظ العقارية والتنفيع من خلال الصناديق الاستثمارية

ولفت البراك إلى أن هناك اقتراحاً موضعاً من كتلة العمل الشعبي والنائب فيصل المسلم يتضمن مخاطبة وزير المالية ويلزم بتقديم كشف تفصيلي لجميع المبالغ المودعة في المؤسسات المصرفية والجهات الحكومية على أن تقدم المعلومات كاملة لوزير

وجه الشكر للمليفي على خطة البعثات الجديدة

«السكنية» رداً على الحويلة: 89 ألفاً

عدد طلبات مستحقي الرعاية السكنية



د.محمد الحويلة

مستحقي الرعاية السكنية وفقاً لأحكام قانون الرعاية السكنية رقم (47) لسنة 1993، في شأن الرعاية السكنية يبلغ 89,203 طلبات، وذلك حتى تاريخ 2011/8/2، بالإضافة إلى عدد 4271 طلباً لم يحدث أصحابهم طلباتهم أي أن إجمالي الطلبات حتى تاريخ 2011/8/2 يصل إلى 93,474 طلباً.

ثانياً: تم تحديد قيمة بدل الأجر المستحق للمخاطبين بأحكامه ومقداره 150 ديناراً بموجب أحكام المادة (19) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية معدلاً بالقانون رقم (26) لسنة 2006، ومن ثم فإن الأداة التشريعية لإعانة النظر في قيمته هي القانون ويقتصر دور المؤسسة كسلطة تنفيذية على وضع أحكام القانون موضع التطبيق ويسري نصوص المادة (19) المشار إليها «يستحق رب الأسرة اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء شهر من تاريخ تقديمه طلب الحصول على الرعاية السكنية إيجاراً شهرياً مقداره مائة وخمسون ديناراً كويتياً حتى تاريخ حصوله على الرعاية السكنية...».

أكد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون الإسكان محمد النوس أن أعداد الرعاية السكنية مستحقي السكنية بلغ 89 ألفاً مسجلين لدى المؤسسة.

جاء ذلك في رده على سؤال قدمه النائب د.محمد الحويلة، وجاء في الرد المرسل إلى مجلس الأمة ما يلي: إشارة إلى كتاب رئيس مجلس الأمة رقم 17/ص/1-26085 بتاريخ 2011/2/24 المرفق به السؤال الموجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان من النائب د.محمد الحويلة والذي يطلب فيه إفادته بالبيانات والمعلومات ذات الصلة بأعداد مستحقي الرعاية السكنية المدرجة طلباتهم على قوائم المؤسسة مع بيان مدى ملاءمة تقرير مبلغ 150 ديناراً كبدل إيجار مبلغ المؤسسة في زيادته إضافة إلى بيان ما المشاريع التي سيتم طرحها خلال الفترة القادمة. تنفيذ بالآتي وعلى الترتيب الوارد بالسؤال:

أولاً: إجمالي عدد طلبات الرعاية المسجلة للمواطنين

| المشروع | عدد الوحدات | نوع الوحدة | مدة المشروع بالشهور | التاريخ المتوقع لانتهاء التنفيذ |
|-------------------|-------------|------------|---------------------|---------------------------------|
| مدينة جابر الأحمد | 640 | شقة | 30 | ديسمبر 2014 |
| مدينة المطلاع * | 14,700 | قسيمية | | |
| | 3,800 | بيت | | |
| مدينة صباح الأحمد | 2,500 | شقة | 64 | يناير 2018 |
| | 21,000 | وحدة | | |
| مدينة الخيران * | 925 | شقة | 24 | ديسمبر 2014 |
| | 22,056 | قسيمية | | |
| ابو حليفة | 9,946 | بيت | | |
| | 3,135 | شقة | 63 | سبتمبر 2017 |
| الوفرة (التوسعة) | 32,137 | وحدة | | |
| | 171 | قسيمية | 30 | يناير 2014 |
| الوفرة (القائمة) | 2,904 | قسيمية | 65 | يناير 2017 |
| | 370 | قسيمية | 22 | يوليو 2012 |
| الخيران (القائمة) | 330 | قسيمية | 21 | يوليو 2012 |
| | 330 | شقة | | |

* سيتم تنفيذ مدينتي الخيران والمطلاع من خلال شركات مساهمة عامة يتم تأسيسها لهذا الغرض.

تقرير ويكيليكس يعكس عدم مصداقية مصادر الدبلوماسية الأميركية

الخرافي: عار عن الصحة سحب 6 ملايين دينار لاستخدامها في إحدى حملاتي الانتخابية



جاسم الخرافي

نفي رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي بشدة ما تضمنه تقرير السفارة الأميركية الذي كشف عنه موقع ويكيليكس مؤخراً بشأن قيامه بسحب مبلغ 6 ملايين دينار من البنك المركزي لاستخدامها في إحدى حملاته الانتخابية.

وشدد الخرافي على أن ما ورد في ذلك التقرير عار عن الصحة ويتضمن معلومات ملفقة لا غرض منها سوى بث الإشاعات والفتن، ودعا الرئيس الخرافي البنك المركزي للتصدي لما ورد في ذلك التقرير الذي نسب مضمونه إلى أحد المصادر في البنك المركزي وذلك لتوضيح الحقيقة وكشف زيف ذلك المصدر، مشيراً إلى أن

ذلك التقرير يعكس المستوى الهابط وعدم المصداقية للمصادر الدبلوماسية الأميركية التي تستقي الخارجية الأميركية منها معلوماتها والتي تعتمد على الشائعات والقيل والقال. وأكد الخرافي أنه لا يستغرب التخطيط الذي تشهده السياسة الخارجية الأميركية في ظل تلك الأساليب التي تستقي منها البيانات والمعلومات إذا كانت تستند إليها في تقاريرها وعلاقاتها الخارجية، مشيراً إلى أن أول ما كشفه ذلك التقرير هو ضعف البنية المعلوماتية التي تستند إليها السياسة الخارجية الأميركية جراء المعلومات عديمة المصداقية التي تستقيها من مصادرها.

وشدد رئيس مجلس الأمة في ختام تصريحه على ضرورة أن تراعي السفارات الأميركية في تقاريرها الدقة والموضوعية والمصداقية ولا تعتمد على الشائعات والقيل والقال وتحاشي الأساليب الفجة في نقل الأحداث لانتشار الفجة في الخارجية الأميركية من تخبطها وعدم صدقيتها. من جانب آخر، بعث رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ببرقيتي تهنئة السى رئيس المجلس الوطني في مملكة سوازيلاند برينس جودوزا دلاميني والى رئيسة مجلس الشيوخ شيف جيلان زوان وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

الغانم يغادر إلى جنيف لحضور اجتماعات البرلمان الدولي

العاصمة السويسرية «جنيف» وذلك خلال الفترة من 8 إلى 9 سبتمبر الجاري.

الجلسة غير العادية للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي والمقررة إقامته في

البرلمانية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي العضو مرزوق الغانم والذي سيشترك في أعمال

يغادر البلاد اليوم وكيل الشعبية البرلمانية الكويتية في مجلس الأمة وممثل المجموعة



بيان الخدمة المدنية
لجنة الإدارة والخدمة المدنية

إعلان رقم (١٣٦)

لتسجيل الكويتيين المتعطلين عن العمل ولشغل وظائف شاغرة

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٥٥١ الصادر في شأن التوظيف المركزي في الوزارات والإدارات الحكومية، وتنفيذاً لقرار مجلس الخدمة المدنية الصادر برقم ٤ لسنة ٢٠٠١ في شأن الإعلان عن الوظائف في الجهات الحكومية، يعلن ديوان الخدمة المدنية عن بدء الفترة السادسة والثلاثون لتسجيل الكويتيين الباحثين عن عمل ولشغل الوظائف الشاغرة في الجهات الحكومية التي تطبق قانون ونظام الخدمة المدنية وفقاً لما يلي :

أولاً: نظام التسجيل:

(١) أن يتم الاتصال بالهاتف رقم : ١٣٣٣ فيقوم المتصل بتنفيذ التعليمات الصادرة من النداء الآلي بإدخال الرقم المدني من الشمال إلى اليمين.

(٢) إذا كان لدى المتصل فاكس يمكنه إدخال رقمه عندما يطلب منه النداء الآلي ذلك، وسيقوم النظام بإرسال الفاكس آلياً متضمناً رقم التسجيل، والمستندات المطلوب إحضارها عند مراجعته.

(٣) كما يمكن التسجيل باستخدام الشبكة العالمية لنقل المعلومات (الإنترنت) على العنوان التالي: (WWW.CSC.NET.KW)

ثانياً: مدة التسجيل:

يبدأ عمل النظام الآلي لهذا التسجيل من الساعة الثانية عشر وديققة صباحاً من فجر يوم الجمعة الموافق ٢ / ٩ / ٢٠١١ م، وعلى مدار ٢٤ ساعة طوال أيام الأسبوع، إلى الساعة الثانية عشر عند منتصف الليل يوم الجمعة الموافق ١٦ / ٩ / ٢٠١١ م.

ثالثاً: شروط التسجيل:

(أ) **الشروط العامة:**

(١) أن يكون المتقدم كويتي الجنسية.

(٢) ألا يقل السن عن ثماني عشرة سنة ميلادية.

(٣) ألا يكون طالب العمل مسجلاً لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (يعمل حالياً أو مؤمن عليه كصاحب عمل أو متقاعد).

(٤) ألا يكون مقيداً للدراسة في أي من مدارس وزارة التربية أو معاهد وكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب أو جامعة الكويت.

(٥) بالنسبة للحاصلين على الثانوية العامة فأقل دون تدريب يشترط أن يكون قد مضى عند نهاية مدة التسجيل (أي في ١٦ / ٩ / ٢٠١١ م) سنة كاملة على تركه آخر وظيفة كان يشغلها في الجهاز الحكومي (الوزارات والإدارات والمؤسسات والهيئات العامة والشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها بنسبة لا تقل عن ٥١%)، والقطاع العسكري (الدخول/الحرس الوطني) ، وسيتم تنفيذ هذا الشرط آلياً من خلال النظام الآلي بالنسبة للجهات الحكومية المشمولة بهذا النظام المرتبط بديوان الخدمة المدنية، وما عدا ذلك يتم تنفيذه بموجب تقديم المستندات المؤكدة لمرور سنة على ترك الخدمة الحكومية وذلك عند استكمال الإجراءات اللازمة لدى الديوان عند الحضور في الموعد الذي يحدد من خلال النداء الآلي.

(ب) يتم تسجيل المتخصصين من حملة المؤهلات الجامعية والدبلوم والدورات التدريبية الصادرة من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مباشرة دون أوراق إن كانوا حديثي التخرج/ وإذا لم يكن من حديثي التخرج سيقوم النظام الآلي بتحديد موعد للمراجعة في مقر ديوان الخدمة المدنية في الشويخ الادارية (ب) - شارع المطار.

(جـ) **الحالات الممكنة تسجيلها من الحاصلين على الثانوية العامة وما دونها دون تدريب :**

(١) من يتجاوز عمره ٢٥ سنة عند نهاية مدة التسجيل (أي في ١٦ / ٩ / ٢٠١١ م).

(٢) أو المتزوج أو المطلق أو الأرملة أو المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة.

(٣) أو الحاصلون على دورات تدريبية من معاهد القطاع الخاص شريطة ألا تقل مدة الدورة عن عام تدريبي (٩ شهور متصلة) حيث سيقوم الديوان بإرسالها إلى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لاعتمادها علماً بأنه في حالة عدم اعتماد الدورة يعتبر طالب العمل حاصل على المؤهل السابق للحصول على شهادة الدورة ويلغى تسجيله إذا كان غير مستوفياً للشروط الأخرى المقررة لتسجيل .

رابعاً : المستندات المطلوبة لتسجيل :

(١) التسجيل بدون مستندات (بلا أوراق) للخريجين الجدد من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

(٢) شهادة المؤهل مصدقة لباقي المتصلين.

(٣) شهادة الخبرة لمن يرغب في تسجيلها.

(٤) صورة من البطاقة المدنية .

خامساً : إجراءات وشروط اعتماد المؤهلات من خارج البلاد :

(١) المؤهلات الجامعية والدبلومات سنتين بعد الثانوية العامة تعادل من قبل وزارة التعليم العالي .

(٢) الدورات التدريبية الخاصة والواردة من الخارج تعتمد من قبل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .

(٣) مؤهلات الثانوية والمتوسطة تعادل من قبل وزارة التربية .

سادساً : إجراءات وشروط اعتماد شهادات الدورات التدريبية الصادرة من معاهد القطاع الخاص:

(١) أن تكون مدة الدورة عام تدريبي (٩ شهور متصلة) على الأقل. (٢) يقوم الديوان بمخاطبة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للنظر في اعتماد شهادة الدورة.

(٣) في حالة عدم اعتماد الدورة يعتبر طالب العمل حاصل على المؤهل السابق للحصول على شهادة الدورة ويلغى تسجيله إذا كان غير مستوفياً للشروط الأخرى المقررة لتسجيل.

سابعاً : طريقة التسجيل بنظام التوظيف :

يتم الاتصال برقم هاتف التسجيل الآلي للوظائف رقم ١٣٣ بعدها يقوم المتصل بتنفيذ التعليمات الصادرة من الهاتف كالتالي:

ابتداءً بإدخال الرقم المدني من الشمال إلى اليمين - ثم يدخل رقم الإعلان ثم أرقام الجهات التي يرغب في العمل لديها حسب أولويتها بالنسبة له، فيدخل كل مرة رقم الجهة التي يفضلها ثم رقم التي تليها وهكذا، للخمس جهات .

ثامناً : معايير الترشيح للجهات الحكومية

يتم الترشيح للجهات الحكومية المشمولة بنظام التوظيف المركزي حسب طلباتها وبالعقد من كل تخصص ذكور وإناث وبموجب المعايير الآتية

(أ) تكون الأسبقية في الترشيح للمتخصصين (الحاصلين على مؤهلات جامعية أو دبلوم أو دورات تدريبية) المسجلين في فترات التوظيف السابقة ثم في الفترة الحالية وفقاً للمعايير التالية للذكور والإناث ،

- يقدم الحاصل على التقدير الأعلى للمؤهل - فإن تساوى اثنان يقدم الأقدم في الحصول على المؤهل - فإن تساوى اثنان يقدم الأكبر سناً فإن تساوى اثنان يقدم المتزوج قبل الأعراب.

(ب) تكون الأسبقية في الترشيح لغير المتخصصين (الحاصلين على الثانوية العامة فأقل بدون تدريب) المسجلين في فترات التوظيف السابقة ثم في الفترة الحالية وفقاً للمعايير التالية :

١ - بالنسبة للذكور يقدم الأكبر سناً المتزوج فالمتزوج والأرملة ثم الأعراب.

٢ - ومن الإناث تقدم المطلقة والأرملة ثم المتزوجة والعزباء - فإن تساوى اثنان يقدم الأقدم في الحصول على المؤهل.

يمكنكم الإطلاع على احتياجات الجهات الحكومية من التخصصات والوظائف من خلال الآتي :

أولاً : إعلان احتياجات الجهات الحكومية من التخصصات والوظائف المنشور داخل مبنى الديوان بالدور الأرضي

ثانياً : الدخول إلى موقع ديوان الخدمة المدنية الإلكتروني WWW.CSC.NET.KW واختيار القوى العاملة الوطنية ثم الدخول على احتياجات فرص العمل .

للاستفسار يرجى الاتصال بالهواتف التالية : ٥ / ٢٤٩٢٢٠٠٤

رئيس ديوان الخدمة المدنية